معاهدة وستفاليا عام 1648:

تعتبر سنة 1648 من أهم المحطات التاريخية في مسار وتطور تاريخ العلاقات السياسية الدولية، إذ شهدت انعقاد أهم المؤتمرات الدولية "واستفاليا" على أساس أن هذا المؤتمر شكل حجر الزاوية بالنسبة للعلاقات الدولية، وما تلاه من تفاعلات وبناء النظام الدولي، ومختلف الاتجاهات النظرية لتحليل وتفسير الظواهر السياسية.

وتكمن مخرجات مؤتمر واستفاليا فيما يلي:

1- وضع حد لما سمي بالحروب الدينية أو حرب الثلاثين عاماً التي شهدتها أوروبا قبل سنة 1648، رغم أن المؤتمر لم يتوصل إلى سلام دائم بين المتحاربين.

2- ظهور الدولة القومية في أوروبا نتيجة لسقوط الإمبراطوريات مما شكل بداية لانهيار هذا النظام فاسحاً المجال أمام الدول القومية، بداية من غرب أوروبا على غرار كل من بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، السويد والأراضي المنخفضة، وأخيرا في إيطاليا وألمانيا، لتنتشر مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر في باقي مناطق أوروبا .

وجدير بالذكر أن عدد من الدول القومية ظهر على شكل اندماج عدد من الوحدات السياسية التي اندمجت في دولة واحدة لتشكل قومية واحدة أو عدد من القوميات التي وافقت على أن تندمج في دولة واحدة وتتعايش معا، لتصبح لاحقا الدولة القومية أول فاعل في العلاقات الدولية.

3- من أهم مخرجات معاهدة واستفاليا هو تكريس مبدأ سيادة الدول، تتويجا إلى الاتفاق الذي تم وحدد من خلاله العناصر الأساسية للدولة وهي الشعب، الإقليم، السلطة السياسية ذات السيادة غير المحدودة التي تمارسها في الداخل والخارج عبر مجموعة من المؤسسات والهياكل.

4- ترسيخ مبدأ حرية المعتقدات والديانات نتيجة لتحرير الدولة القومية من سلطة الكنيسة، والبابا.

5- أسست معاهدة واستفاليا لنظام تعاون دولي جديد من خلال ما سمي بدبلوماسية المؤتمرات، والتي يجتمع من خلالها مختلف الرؤساء والقادة بشكل دوري للنظر في الأزمات والمشاكل التي تظهر من وقت لآخر في السياسة الدولية.

6- الانتقال والتحول من نظام التمثيليات والبعثات الدبلوماسية المؤقتة إلى الدائمة.

7- إقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

8- ترسيم الحدود السياسية بين الدول القومية الأوروبية.

9- تعزيز مبدأ المساواة بين جميع الدول مهما كانت اختلفت نظمها السياسية والدينية.

10- الاتفاق على ضرورة الحفاظ على توازن القوى كآلية للحفاظ على الأمن والسلم في أوروبا، مع ضرورة دعوة الدول الأوربية لردع أية دولة تخرج أو تنحرف عن مخرجات "واستفاليا".

معاهدة وستفاليا عام 1648:

تعتبر سنة 1648 من أهم المحطات التاريخية في مسار وتطور تاريخ العلاقات السياسية الدولية، إذ شهدت انعقاد أهم المؤتمرات الدولية "واستفاليا" على أساس أن هذا المؤتمر شكل حجر الزاوية بالنسبة للعلاقات الدولية، وما تلاه من تفاعلات وبناء النظام الدولي، ومختلف الاتجاهات النظرية لتحليل وتفسير الظواهر السياسية.

وتكمن مخرجات مؤتمر واستفاليا فيما يلي:

1- وضع حد لما سمي بالحروب الدينية أو حرب الثلاثين عاماً التي شهدتها أوروبا قبل سنة 1648، رغم أن المؤتمر لم يتوصل إلى سلام دائم بين المتحاربين.

2- ظهور الدولة القومية في أوروبا نتيجة لسقوط الإمبراطوريات مما شكل بداية لانهيار هذا النظام فاسحاً المجال أمام الدول القومية، بداية من غرب أوروبا على غرار كل من بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، السويد والأراضي المنخفضة، وأخيرا في إيطاليا وألمانيا، لتنتشر مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر في باقي مناطق أوروبا .

وجدير بالذكر أن عدد من الدول القومية ظهر على شكل اندماج عدد من الوحدات السياسية التي اندمجت في دولة واحدة لتشكل قومية واحدة أو عدد من القوميات التي وافقت على أن تندمج في دولة واحدة وتتعايش معا، لتصبح لاحقا الدولة القومية أول فاعل في العلاقات الدولية.

3- من أهم مخرجات معاهدة واستفاليا هو تكريس مبدأ سيادة الدول، تتويجا إلى الاتفاق الذي تم وحدد من خلاله العناصر الأساسية للدولة وهي الشعب، الإقليم، السلطة السياسية ذات السيادة غير المحدودة التي تمارسها في الداخل والخارج عبر مجموعة من المؤسسات والهياكل.

4- ترسيخ مبدأ حرية المعتقدات والديانات نتيجة لتحرير الدولة القومية من سلطة الكنيسة، والبابا.

5- أسست معاهدة واستفاليا لنظام تعاون دولي جديد من خلال ما سمي بدبلوماسية المؤتمرات، والتي يجتمع من خلالها مختلف الرؤساء والقادة بشكل دوري للنظر في الأزمات والمشاكل التي تظهر من وقت لآخر في السياسة الدولية.

6- الانتقال والتحول من نظام التمثيليات والبعثات الدبلوماسية المؤقتة إلى الدائمة.

7- إقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

8- ترسيم الحدود السياسية بين الدول القومية الأوروبية.

9- تعزيز مبدأ المساواة بين جميع الدول مهما كانت اختلفت نظمها السياسية والدينية.

10- الاتفاق على ضرورة الحفاظ على توازن القوى كآلية للحفاظ على الأمن والسلم في أوروبا، مع ضرورة دعوة الدول الأوربية لردع أية دولة تخرج أو تنحرف عن مخرجات "واستفاليا".

المحور الأول: العلاقات الدولية من معاهدة ويستفاليا إلى معاهدة فيينا 1815:

أولاً: مؤتمر ويستفاليا:

خلال القرون الوسطى، سادت أوروبا قوتان عظميان هما: الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة. وقد تألفت الإمبراطورية من مئات الإمارات المتعددة الأحجام التي امتدت على مساحة تشغلها حاليا ألمانيا الجمهورية التشيكية، سويسرا، شرقي فرنسا، النمسا، البلدان المنخفضة، وأجزاء من إيطاليا. وبما أن الإمارات الألمانية شكّلت الجزء الأكبر من الإمبراطورية فقد عُرِفت هذه آنذاك باسم الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة. وتمتعت كل إمارة بشبه استقلال ذاتي تحت حكم أمير وكان الإمبراطور نفسه كاثوليكيا رومانيا. وبسبب تولّي النظام البابوي والإمبراطورية الرومانية زمام السلطة، كان الدين الكاثوليكي الروماني القوة المهيمنة في أوروبا.

ولكن في القرن16 والـ17 ، تزعزع هذا النظام القائم. ففي كل أنحاء أوروبا، ساد استياء شديد من تجاوزات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فدعا المصلحون الدينيون، إلى العودة إلى قيم الكتاب المقدس. وبتشكُّل الفئات البروتستانتية قسّمت الإمبراطورية إلى ثلاثة أديان: الكاثوليكية، اللوثرية، والكالفنية وهذا ما دفع أوروبا فيما بعد إلى حرب دامت 30عاما.

على إثر هذه السنين من الحروب الدينية في أوروبا بين أبناء الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية اجتمع كبار قادة القارة في ويستفاليا عام 1648 حيث أقروا جملة مبادئ اتفقوا على أن تحكم العلاقات الدولية، آملين أن يتحقق الاستقرار في العلاقات الدولية وأن يحول تطبيقها دون اندلاع الحروب الدينية من جديد. وكان أبرز هذه المبادئ ثلاثة هي:

•مبدأ الولاء القومي:يكون فيه ولاء الأفراد والشعوب للجنسية (للقوم) وليس للكنيسة، وأن تكون علاقة الفرد بالكنيسة علاقة خاصة كعلاقته بربه. وبالتالي تأكيد فكرة العلمانية (الفصل التام بين الدين والدولة)، واعتبر المؤتمرون في ويستفاليا أن من شأن هذا الفصل الحيلولة دون اندلاع الحرب الدينية مجددا.

•مبدأ السيادة: ويعني سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الامتثال (الخضوع) لأية قرارات خارجية إلا بإرادتها، وعليه فإن الدولة سيدة قرارها، والدولة سيدة في دارها (أي إقليمها وعاء سيادتها) وإقليم الدولة هو النطاق الجغرافي الذي تمارس عليه سيادتها. وهكذا تقوم العلاقات الدولية على مجموعة من الدول تتمسك كل منها بسيادتها. وهنا تتأكد فكرة أن البيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز القوى بتعدد الدول، وتتأكد كذلك حرية كل دولة في تحقيق مصالحها بكافة الوسائل (دون أية قيود عليها) بما في هذه الوسائل اللجوء إلى القوة المسلحة وعليها أن تتحمل العواقب.

•مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: يرتبط هذا المبدأ بسابقه ويؤكد عليه وهو يعني حق كل الدول في اختيار كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحياتية ...إلخ، بحرية تامة ودونما تدخل من جانب أي قوى خارجية، وقد ارتبطت العلاقات الدولية بهذا المبدأ لحقب طويلة ونص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة منذ نشأتها في عام 1945.

الاستنتاج:

أراد المؤتمرون في ويستفاليا من خلال هذه المبادئ أن يرسوا بيئة دولية تستمد استقرارها من المبادئ الثلاثة، وتقوم على علاقات بين دول قومية ذات سيادة ترفض التدخل في شئونها الداخلية، وتسعى بكل السبل إلى تحقيق مصلحتها القومية.

ثانيا: الثورة الفرنسية:

تعتبر الثورة الفرنسية فترة تحولات سياسية واجتماعية كبرى في التاريخ السياسي والثقافي لفرنسا وأوروبا بوجه عام. ابتدأت الثورة عام 1789 وانتهت تقريباً عام 1799. عملت حكومات الثورة الفرنسية على إلغاء الملكية المطلقة،

والامتيازات الإقطاعية للطبقة الارستقراطية، والنفوذ الديني الكاثوليكي. وأدت الثورة إلى خلق تغييرات جذرية لصالح "التنوير" عبر إرساء الديمقراطية وحقوق الشعب والمواطنة، وبرزت فيها نظرية العقد الاجتماعي لـ جان جاك روسو، الذي يعتبر منظر الثورة الفرنسية وفيلسوفها.

في السنوات الـ 75 التالية للثورة، حدثت في الحكومة الفرنسية عدة تقلبات بين الجمهورية والدكتاتورية والدستورية والإمبراطورية، إلا أن الثورة بحد ذاتها شكلت حدثا مهما في تاريخ أوروبا، وتركت نتائج واسعة النطاق من حيث التغير والتأثير في الدول والشعوب الأوروبية.

أسباب قيام الثورة الفرنسية:

لا شك أن السبب الرئيسي لقيام الثورة الفرنسية كان تسلط الكنيسة وتدخلها في حياة الناس، بل ومحاربتها للعلوم التجريبية وربطها لها بالشعوذة، ولا أدل على ذلك من محاكمة العالم الفلكي الكبير في ذلك الوقت جاليليو جاليلي من قبل الكنيسة التي وصفته بالسحر والهرطقة لمعتقداته التي تعارضها الكنيسة مثل كروية الأرض ودورانها حول الشمس وعدم كونها مركز الكون، ولا ننسى أيضا دعمها للنظام الإقطاعي الذي كان سائدا في ذلك الزمان وكان عامة الناس يعانون منه الأمرين.

الأسباب العامة:

كان المجتمع الفرنسي سنة 1789 مجتمعاً اقطاعياً تسيطر عليه أقلية من النبلاء أصحاب الامتيازات الموروثة من القرون الوسطى على حساب أغلبية مكونة من التجار وأصحاب المصانع والفلاحون البسطاء. وقد كان المجتمع مكونا من 3 هيئات:

هيئة النبلاء: وهم مع قلتهم وامتناعهم عن العمل، أصحاب امتيازات ضخمة ومتمكنون من أجود الأراضي يعيشون من ريعها .

رجال الدين: ينقسمون إلى أقليات تنتمي إلى الطبقة النبيلة وتعيش من احتكارها لخيرات الكنيسة، وأغلبيتهم من الكهنة الصغار المقيدون بالطاعة العمياء للأساقفة النبلاء كبرائهم .

الهيئة الثالثة: تضم باقي أفراد الشعب .

لم تعد الطبقة البرجوازية تستطيع صبراً أمام الجمود الذي لحق المجتمع وسيطرة النبلاء عليه. يضاف لذلك أن لويس السادس عشر ملك فرنسا آنذاك كان ضعيف الشخصية عاجز عن تفهم تناقضات المجتمع الفرنسي، يحيط به في بلاطه كل متملق متعطش لهباته، غارق في جو الحفلات المبذرة لأموال الدولة.

الأسباب المباشرة:

توالت بفرنسا منذ 1786 مواسم فلاحية رديئة أثرت بشكل مباشر على الإنتاج الفلاحي فانتشرت المجاعة واشتد الشقاء على الفلاحين لدرجة تحول عدد من سكان البوادي لقطاع طرق. ورغم الأزمة فلم يتأخر النبلاء في المطالبة بالواجبات الفيودالية مما سبب حقد الجماهير على أصحاب الامتيازات.

أثرت الأزمة الفلاحية على باقي القطاعات من صناعة وتجارة وضرائب.وأمام شح إيرادات الخزينة الملكية اضطر الوزراء لفرض ضرائب جديدة على النبلاء. إلا أنها أثارت غضب هذه الفئة فقرروا العصيان والمطالبة بعقد المجالس العامة للأمة.

ففي صيف 1788 أصبح النظام الملكي الفرنسي مهدداً من قبل جميع الهيئات التي اتفقت على المطالبة بعقد المجالس العامة لدراسة الوضع مع الحكومة قصد اتخاذ التدابير لمعالجة الوضع. واضطر الملك لقبول الاقتراح وتم عقد المجالس يوم أول ماي 1789 .

إذاً بهذا المنظور يمكن تقسيم أسباب الثورة الفرنسية إلى:

الأسباب الفكرية والسياسية:

فكريا: عرف القرن 18م بفرنسا قيام حركة فكرية تميزت بنبذ اللامساواة، ونشرت أفكار جديدة تنتقد النظام القديم وامتيازات النبلاء وتعصب رجال الدين، ولذا سميت هذه الفترة بعصر الأنوار .

من أهم زعماء هذا التيار الفكري، مونتسكيو الذي طالب بفصل السلطات، فولتير الذي انتقد التفاوت الطبقي في حين ركز روسو على الحرية والمساواة .

سياسيا: تميز نظام الحكم في فرنسا قبل الثورة باستحواذ الملك والنبلاء والإكليروس (رجال الدين) على الحكم في إطار ملكية مطلقة تستند إلى التفويض الإلهي مع عدم وجود دستور يحدد اختصاصات السلطات .

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

اقتصادياً: اعتمدت فرنسا على النشاط الفلاحي، حيث استحوذ رجال الدين والنبلاء على أخصب الأراضي وفرضوا على الفلاحين الصغر الضرائب رغم توالي مواسم فلاحية رديئة منذ سنة 1786، كما عانت الصناعة الناشئة من منافسة البضائع الإنجليزية.

اجتماعيا: تشكل المجتمع الفرنسي من ثلاث هيئات متفاوتة، أهمها رجال الدين والنبلاء المتميزة بالحقوق الفيودالية، أما الهيئة الثالثة التي تمثل 96% من السكان فتشكلت من الفلاحين الصغار والفئات الشعبية والبورجوازية التي كانت غنية وطموحة لكنها محرومة من المشاركة السياسية.

مراحل الثورة الفرنسية :

دامت الثورة الفرنسية عشر سنوات، ومرت عبر ثلاث مراحل أساسية:

•المرحلة الأولى (جويلية 1789 -أوت 1792) أو فترة الملكية الدستورية: تميزت هذه المرحلة بقيام ممثلي الهيئة الثالثة بتأسيس الجمعية الوطنية واحتلال سجن الباستيل، وإلغاء الحقوق الفيودالية، وإصدار بيان حقوق الإنسان ووضع أول دستور للبلاد.

•المرحلة الثانية (أوت 1792 -جويلية 1794):فترة بداية النظام الجمهوري وتصاعد التيار الثوري حيث تم إعدام الملك وإقامة نظام جمهوري متشدد.

•المرحلة الثالثة (جويلية 1794 – نوفمبر 1799): فترة تراجع التيار الثوري وعودة البورجوازية المعتدلة التي سيطرت على الحكم ووضعت دستورا جديدا وتحالفت مع الجيش، كما شجعت الضابط نابليون بونابارت للقيام بانقلاب عسكري الذي وضع حدا للثورة وأقام نظاما ديكتاتوريا توسعيا.

نتائج الثورة الفرنسية:

•**النتائج السياسية:** عوض النظام الجمهوري الملكية المطلقة، وأقر فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة والمساواة وحرية التعبير.

•**النتائج الاقتصادية:** تم القضاء على النظام القديم، وفتح المجال لتطور النظام الرأسمالي وتحرير الاقتصاد من رقابة الدولة وحذف الحواجز الجمركية الداخلية، واعتماد المكاييل الجديدة والمقاييس الموحدة.

•**النتائج الاجتماعية:** تم إلغاء الحقوق الفيودالية وامتيازات النبلاء ورجال الدين ومصادرة أملاك الكنيسة كما أقرت الثورة مبدأ مجانية وإجبارية التعليم والعدالة الاجتماعية وتوحيد وتعميم اللغة الفرنسية.ومكنت الثورة الفرنسية تحولا كبيرا في تاريخ فرنسا الحديث وأثرت في باقي المجتمعات الأوربية.

الاستنتاج:

شكلت الثورة الفرنسية نقطة تحول أساسية في التاريخ الفرنسي والأوروبي وفي إقرار الديمقراطية وحقوق الإنسان. لذا نستطيع أن نعتبر الثورة الفرنسية وليدة فكر الأنوار وقد حملت هذه الثورة معاني الإخاء والعدالة والمساواة وأصبحت لفترات طويلة نموذج ثوري للشعوب ضد الملكية الاستبدادية وأنظمة الحكم وحتى في تطور الفكر الشعبي والفردي.

المحور الثاني: العلاقات الدولية من اتفاقية فيينا 1815 إلى الحرب العالمية الأولى:

مؤتمر فيينا (13 سبتمبر 1814-9 جوان 1815):

مقدمة:

بعقد الصلح مع فرنسا في معاهدة باريس الأولى انتهت الحروب التي بدأت في أوروبا في عهد الثورة الفرنسية، ثم استمرت في عهد الإمبراطورية النابليونية وأصبح من الضروري عقد مؤتمر للتباحث في شؤون أوروبا العامة وتسوية المشكلات التي نجمت عن هذه الحروب الطويلة. ووقع الاختيار على فيينا لتكون مقرا لهذا المؤتمر لأنها مدينة أوروبية عظيمة، وعاصمة لدولة من الدول الكبرى التي انتصرت في الحرب، ولأن حكومتها حكومة الإمبراطورية النمساوية.

وهكذا فالمؤتمر لم ينعقد لإبرام الصلح لأن الحرب كانت منتهية فعلا وقانونا بين فرنسا وبين الدول المتحالفة، وفي استطاعة فرنسا كذلك عند انعقاد المؤتمر أن تطلب الانضمام إلى الأسرة الدولية .

ولم يكن الغرض من عقد المؤتمر إعادة تنظيم شؤون أوروبا على قواعد جديدة، باعتبار أن النظام الأوروبي قد انهار فعلا من أمامه نتيجة لحروب الثورة ونابليون خلال العشرين سنة الماضية، ولكن الذي حدث أن السياسيين الذين اجتمعوا في هذا المؤتمر اعتقدوا على العكس من ذلك أن النظام القديم بالصورة التي عرفها القرن ال 18، أي احترام السلطات الحكومية وتمجيد التقاليد والمحافظة على التوازن الدولي، هو خير نظام وجد ليضمن للشعوب حرياتها، وليحقق سيادة القانون.

أعضاء المؤتمر:

تكون المؤتمر من الدول التي وقعت معاهدة باريس الأولى، وكانت 7 هي: بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا، السويد، إسبانيا والبرتغال. ولكثرة العدد انحصر النشاط -بموجب اتفاق بين الدول الكبرى-بين أربع دول هي: بريطانيا، بروسيا، النمسا وروسيا، تألف منها ما يعرف باسم "لجنة الأربعة."

انضمت فرنسا إلى اللجنة بفضل تاليران (وزير خارجية فرنسا وممثل الملك لويس الثامن عشر) ومهارته السياسية، وعليه أصبحت "لجنة خماسية" والتي اعتبرت المؤتمر فعلا، حيث استأثرت وحدها ببحث المشكلات والمسائل الهامة، وباتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها. وعندما انتهى مؤتمر فيينا من أعماله انضمت ثلاث دول أخرى(السويد، إسبانيا والبرتغال) في التوقيع على وثيقة أو قرار المؤتمر النهائي في 9 جوان 1815.

إلى جانب اللجنة الخماسية أنشأ المؤتمر عددا من اللجان الأخرى لدراسة الموضوعات التفصيلية وإعداد البيانات اللازمة:

•لجنة الثمانية: وقعت على القرار النهائي في 9 جوان 1815 واهتمت بدراسة موضوع تجارة الرقيق ومسألة الاتحاد السويسري.

•اللجنة الألمانية: بحث شؤون ألمانيا ووضع دستور لها.

•لجنة الإحصاءات: اهتمت بتعداد السكان في الأراضي التي يراد استبدالها أو إعطاؤها كتعويض كجزء من التسويات التي يتفق عليها المؤتمر.

موضوع المؤتمر:

تناول تسع مسائل تتعلق ب: بولندا وساكسونيا-حدود الراين وبلجيكا وهولندا-الدانمارك والسويد -سويسرا وايطاليا - الاتحاد الألماني-الأنهار الدولية-تجارة الرقيق.

بلغت الخلافات في فيينا في بداية 1815 درجة خطيرة دفعت فرنسا والنمسا وإنجلترا إلى تكوين حلف دفاعي لمقاومة مطالب روسيا وبروسيا في 2 جانفي1815، ما دفع ألكسندر(روسيا) إلى التنازل في بعض النقاط وحذت حذوه بروسيا .

عودة نابليون:

كانت جميع الأمور قد سويت عندما فوجئ العالم بأنباء انطلاق نابليون من أسره في ألبا، وفرار لويس الثامن عشر واستقبال فرنسا من جديد لنابليون، ولذلك انزعج المندوبون وبادروا بتسريع القرار النهائي الذي وقع قبل معركة واترلو والذي تضمن تسوية المسائل التسعة المذكورة آنفا.

قامت تسوية فيينا على أساسيين هما: توازن القوى والتعويضات (قاعدتا الدبلوماسية الأوروبية في القرن الثامن عشر).

•أعاد السياسيون فرنسا إلى ما كانت عليه قبل حروبها الأخيرة كي يعيدوا التوازن الدولي في أوروبا.

•اتبعوا خطة تعويض الدول التي أخذت منها أراضيها لإعطائها إلى دولة أخرى

•إرجاع الأسر القديمة إلى الحكم في الدول التي نحى نابليون أصحابها عن عروشهم باستثناء الأسر التي كان يسوؤه رجوعها أو التي أراد توزيع أملاكها في شكل تعويضات تعطى للدول التي تولى المؤتمر التصرف في أملاكها .

•أضاف المؤتمر إلى قاعدتي توازن القوى والتعويضات اعتبار آخر وهو ضرورة الاطمئنان لعدم تكدير السلام من ناحية فرنسا في المستقبل وذلك بإحاطة مدن فرنسا بحلقة من الدول القوية لمنعها(فرنسا) من استئناف الاعتداء فضموا بلجيكا إلى هولندا وأعطوا الأراضي الواقعة على ضفة الراين اليسرى إلى ألمانيا بينما دعموا استقلال سويسرا بعد أن ضمنوا حيادها ثم أعطوا سافوي إلى بيدمونت لتقوية الحدود الشرقية الجنوبية بالنسبة لفرنسا .

مبدأ توازن القوى:

كان أساس النظام الجديد طبقا لتسوية فيينا إنشاء توازن القوى بين الدولتين الغربيتين(إنجلترا وفرنسا) في جانب، والدول الشرقية الثلاثة(روسيا وبروسيا والنمسا) في جانب آخر، ولم تكن واحدة من بين هذه الدول العظمى قوية بالدرجة التي تعطيها السيطرة بمفردها على شؤون أوروبا.

على أية حال تتكون معاهدة فيينا من عدة أقسام رئيسية:

-مبدأ إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها أي تحقيق التوازن الدولي الموجود في ذلك الوقت، باستثناء روسيا التي خرجت بحصة الأسد نتيجة تشددها وجيشها البالغ مليون جندي حيث اضطرت كل من إنجلترا والنمسا مرغمتين على منحها ولاية وارسو الكبيرة مما سيتيح لروسيا التفوق في أوروبا وبالتالي إخلال بالتوازن الدولي مستقبلا(في نظر كل من إنجلترا والنمسا.(

-قبلت بروسيا بضم نصف ساكسونيا ومقاطعة الراين فقط بعد معارضة النمسا وإنجلترا مطالبها في ضم إقليم ساكسونيا بأكمله خشية تضخم حجم بروسيا وبالتالي اختلال التوازن الدولي.

-أما الولايات الألمانية التي اجتاحتها قوات نابليون وأقامت فيها نوعا من الوحدة، فقد تمت تسوية أوضاعها السياسية طبقا لمشيئة الدولتين الألمانيتين الكبيرتين(النمسا وبروسيا)

وقد أجاز المؤتمر استيلاء دول الحلف على العديد من الأقطار المغلوبة، فاحتفظت بريطانيا بعدد من المستعمرات التي استولت عليها خلال الحرب، فيما احتفظت روسيا بفنلندا وصربيا ومعظم بولندا، وأعادت النمسا وبروسيا سيطرتهما على الجزء المتبقي من بولندا.

وقد انتقد المؤرخون مؤتمر فيينا بشدة بسبب تجاهله للشعور القومي والديمقراطي القوي لمعظم شعوب أوروبا، ذلك الحس الذي ساهم في اندلاع الثورات المنادية بالديمقراطية في العديد من الدول الأوروبية في الفترة من 1830 - 1848، كما ساهم في قيام الحركات القومية في ألمانيا وإيطاليا .

ورغم ذلك، أثنى بعض مؤرخي القرن العشرين على مؤتمر فيينا لإيجاده توازنًا قويًا في أوروبا وعدم معاملته فرنسا المنهزمة بقسوة.

مرحلة التحالف الأوربي 1815-1914:

خصائص مرحلة التحالف الأوربي:

يذهب كثير من المحللين السياسيين إلى أنّ مرحلة التحالف تميزت بعده خصائص أهمها:

1. تراجع الفلسفة والدين أمام العقل من خلال ثورة فكرية على مجموعة من المعتقدات والأفكار الفلسفية والدينية التي كانت سائدة، قادها مجموعة كبرى من المفكرين الاجتماعيين مثل دركايم، جون لوك وكارل ماركس.

2. إعادة بعث ما يسمى بمبدأ توازن القوى لأنّ معظم الدول التي خرجت من الحرب النابليونية رأت من الضروري إيجاد إطار معين تحدد فيه العلاقات بين الدول الأوروبية وهذا الإطار يسمى بالوفاق الأوربي الذي يقوم على مبدأين هما: المصلحة المشتركة وتوافق الآراء.

لكن إذا نظرنا إلى الواقع فإنّ هذا الوفاق الأوروبي كان يقوم على فرضيات أكثر منها على الواقع، لأنّه في الحقيقة لم تكن هنالك توافق في الآراء بين دول التحالف، كذلك أنّ المصلحة المشتركة لم تكن موجودة وإن وجدت فهي في كثير من الأحيان متناقضة، لأنّ مؤتمري مؤتمر فيينا يفترضون أسس الوفاق في النية والاستعداد للخضوع لأحكام القانون الدولي والمعاهدات التي تنشئ هذا القانون.

3. أن اتفاقية فيينا 1815 ترتبت مجموعة من النتائج تتعلق بوضع علاقات وترتيبات جديدة تخص القانون الدولي خاصة جعل الملاحة حرة في الأنهار الدولية ووضع ترتيبات للمبعوثين السياسيين السفراء وتحريم تجارة الرقيق.

لقد تأثر مؤتمر فيينا بأفكار المدرسة الاقتصادية لآدم سميث الذي يؤكد أنّ بقاء الدول الفيزيولوجي هو أولى الأولويات، وعندما يضمن الوحدة الوطنية من أي هجوم داخلي أو خارجي فإنّ مسألة التحسن الاقتصادي الدولي بالنسبة إلى الدولة يصبح ضروريا بمعنى أنّ الدولة أو الدول وحكامها ينشدون القوى ليس لذاتها وإنّما كوسيلة للحصول على الثروة وفي هذا الصدد يؤكد "ستواررت ميل" المفكر الاقتصادي بأنّ التجارة الدولية الحرة سوق ينشئ تعاون بين الدول وبالتالي فإنّ الحرب لن تكون ذات فائدة بالنسبة لكل الجوانب. بينما أفكار "سميث" و"ستوارت ميل" لم تجد تجسيدا في الميدان، بحيث أصبحت الدول تستند إلى القوة كغاية في حد ذاته وليس كوسيلة فقط، كما أنّ الدول لم توسع في علاقاتها بل اكتفت بإقامة علاقات اقتصادية مع مستعمراتها.

ولتعميم التحالف الأوروبي والوفاق والاستقرار للدول المشاركة في هذا التحالف ودعما للأفكار الموضوعية وللتخلص من آثار نتائج الحرب النابليونية، فإنّ مؤتمر فينا قرر استرجاع ألمانيا الألزاس واللورين (منطقتين ألمانيتين احتلتهما فرنسا على يد نابليون) وقسمت ووزعت بعض مناطق الإمبراطورية العثمانية على الدول الأوروبية فظهر توسع إمبريالي استعماري للمناطق خارج أوروبا.

إنّ مرحلة التحالف الأوروبي وفي أكثر من فترة زمنية كانت بداية ظهور مجموعة من التطورات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للدول،كظهور القوميات في أوروبا في هذه المرحلة: في اليونان 1831 في بلجيكا 1830 في دول البلقان 1850.

أيضا لقد حدث في هذه المرحلة تطور علمي وتكنولوجي(صناعي) في كل المجالات المختلفة وكانت لبريطانيا الهيمنة في المجالات الصناعية حيث أنّه في سنة 1830 كانت تسيطر على 3.5 من الإنتاج العالمي.

وتجدر الإشارة أنّ التحالف الأوروبي الذي استمر حتى 1848 قد انهار نتيجة للاضطرابات التي حدثت في أوروبا نتيجة لحروب وانقسامات، **ومن أهم أسباب هذا الانهيار:**

.1انهيار النظام النقدي وما تبعه من انعكاسات سلبية.

.2إقامة نظم جمهورية في أوروبا خاصة في فرنسا وبزوغ الشعور القومي في النمسا وذلك بإعلان المجر استقلالها عن النمسا وتزايد الثورات سنة 1848 خاصة ظهور وإعلان البيان الشيوعي في روسيا.

.3بلوغ فكرة القومية ذروتها خاصة في ألمانيا وإيطاليا والنمسا.

العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الأولى:

مميزات فترة 1890-1914:

تعتبر الفترة الممتدة ما بين 1890 إلى 1914 أحد الفترات المهمة والمتميزة في مرحلة التحالف وتاريخ العلاقات لدولية ككل **ويرجع ذلك إلى المميزات التالية:**

-النمو المضطرد للاقتصاد الدولي الذي أدى إلى ربط مناطق عديدة في العالم بالنظام التجاري والمالي لأوروبا.

-تراجع التعريفات الجمركية لصالح التجارة الحرة والتنافس الدولي.

-الارتفاع المذهل للإنتاج نتيجة للتطور الصناعي.

-ظهور بعض النزاعات بين الدول الأوروبية حول المستعمرات المتواجدة في كل من إفريقيا وآسيا.

-اندلاع الحرب اليابانية الصينية 1894-1895. وبروز اليابان كقوة مهيمنة على منطقة شرق آسيا

-انقسام القوى السياسية في أوروبا إلى دول عظمى كبريطانيا ودول متوسطة فرنسا وروسيا، ودول صغرى مثل هولندا وبلجيكا.

-ظهور فكرة السياسة العالمية لألمانيا ابتداء من 1890 بعد إبعاد " بسمارك " (زعيم ألمانيا) من الحكم من طرف القيصر " فيوم الثاني."

-بداية سلسلة جديدة من التنافس بين القوى الأوربية المختلفة خاصة ألمانيا وبريطانيا وروسيا وفرنسا وبدرجة أقل إيطاليا هذا في أوروبا. أمّا في آسيا فإنّ اليابان بدأت تطمح للتوسع والسيطرة كأول قوى فاعلة في آسيا. أمّا في أمريكا فظهرت الولايات المتحدة كمهيمن وحيد على القارة الأمريكية.

والملاحظ أنّ هذا التنافس الذي ظهر بأوروبا وآسيا وإفريقيا ارتبط ولأول مرة بأكثر من عامل محرك لتسيير العلاقات الدولية فأصبح العامل الصناعي والتقدم الاقتصادي مواكبا لعامل القوة العسكرية في تحديد مكانة الدول داخل المجتمع الدولي.

-انهيار نظام الوفاق الأوروبي بعد أن أصبح أعضاؤه يتنافسون ولهم الرغبة الكبرى في محاربة بعضهم البعض ونتج عن هذا أنّ بعض من هذه الدول بدت أكثر قوة من ذي قبل كألمانيا مثلا.

-من الجانب الفكري ظهرت في هذه الفترة النظريات العنصرية، الأفكار المناهضة للسامية في كل من ألمانيا 1880 والنمسا 1890 وفرنسا 1890-1906.

-بروز سياسة الأحلاف في أوروبا وأول حلف يمكن الإشارة إليه التحالف الثلاثي بين ألمانيا وإيطاليا والإمبراطورية النمساوية المجرية 1882 على يد " بسمارك "ثمّ أعيد تجديده مرتين في 1902 و1907. ومقابل هذا ظهر التحالف الإنجليزي الياباني 1902 وتحالف فرنسي روسي 1899 .

والوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا 1904 واتبع بالمعاهدة الإنجليزية الروسية عام 1907 وفي نفس السنة ظهر الوفاق الثلاثي بين بريطانيا وروسيا وفرنسا.

-إنّه أثناء ظهور هذه التحالفات كانت هنالك نزاعات بين الدول المنتسبة إلى مختلف هذه التحالفات كالنزاع الروسي النمساوي حول منطقة البلقان والنزاع الفرنسي الألماني حول المغرب وباستفحال النزاعات بدا وأنّ الدول الأوروبية كانت متجهة أكثر إلى الحرب، خاصة حينما اشتد التنافس بين الدول الاستعمارية للاستحواذ على النفوذ وخيرات الدول المستعمرة(الضعيفة).

هذا التنافس كان على أقصى درجاته ما بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا التي أرادت أن تكون لها مكانة خارج أوروبا وبالتحديد في إفريقيا أين كانت فرنسا وبريطانيا يتقاسمان خيراتها.

إنّ تفاقم هذه النزاعات بين الدول العظمى التي سيطرت على ساحة العلاقات الدولية في مرحلة التحالف كان بمثابة طريق معبد لاندلاع حرب عالمية بالنظر لاختلاف في المصالح والأهداف ما بين هذه الدول، خلافا لما روج له بأنّ

اغتيال ولي عهد النمسا الأرشيدوق " فرانتز فرديناند في 28 جويلية 1914 في سراييفو على يد مواطن من البوسنة كان هو السبب الحقيقي في اندلاع الحرب العالمية الأولى(السبب المباشر). لكن النمسا انتهزت فرصة حادث الاغتيال لإعلان الحرب ضد صربيا في 28 جويلية 1914 وسرعان ما انتشرت الحرب المحلية حتى شملت القارة الأوروبية ثمّ العالم كله نظرا لأنّ الحكومات والشعوب كانت معبأة لفكرة الحرب، فقد أعلنت روسيا عدم تخليها عن صربيا وطبقت التعبئة العامة في قواتها المسلحة ضد النمسا ومن جهتها أعلنت ألمانيا الحرب ضد روسيا تنفيذا لمعاهدة التحالف الألماني النمساوي. أمّا إعلان ألمانيا الحرب على فرنسا فقد كان نتيجة لعزم فرنسا على مساندة حليفتها روسيا.

المحور الثالث:العلاقات الدولية بين الحربين العالميتين:

الحرب العالمية الأولى:

اندلعت الحرب العالمية الأولى في صيف 1914 بين الدول الأوروبية نتيجة التوتر الذي ساد العلاقات الدولية في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20، دامت 4 سنوات مخلفة أضرارا بشرية واقتصادية جسيمة وتغير في ميزان القوى العالمي.

أولا: أسباب الحرب العالمية الأولى

.1الأسباب غير المباشرة:

أ-شدة التنافس بين القوى الأوروبية الكبرى :

-اشتد التنافس الاستعماري منذ أواخر القرن 19 بين القوى الاستعمارية التقليدية فرنسا والمملكة المتحدة، والقوى الفتية الصاعدة مثل ألمانيا إيطاليا والو م أ والتي طالبت بإعادة تقسيم المستعمرات.

-أثارت السياسة الخارجية الألمانية التي امتدت إلى الصين والدولة العثمانية مخاوف المملكة المتحدة، كما اصطدمت المصالح الفرنسية والانجليزية في السودان وأدت إلى اندلاع أزمة فاشودا 1898.

-من جهة أخرى أدى تدخل ألمانيا في المغرب الأقصى إلى اندلاع أزمتي طنجة 1905 وأغادير 1911 وهددت فيها ألمانيا باستعمال القوة العسكرية لكن تنازل فرنسا عن جزء من الكونغو لصالح ألمانيا فتح المجال لسيطرة فرنسا على المغرب الأقصى.

ب-سياسة الأحلاف والسباق نحو التسلح: عرفت أوروبا منذ نهاية القرن 19 ظهور أحلاف وتكتلات دفاعية، فانقسم الأوروبيون بين كتلتين رئيسيتين وهما:الحلف الثلاثي (يضم ألمانيا والنمسا المجر وإيطاليا، وتدعم بانضمام الإمبراطورية العثمانية وبلغاريا سنة 1914) والوفاق الثلاثي (ويضم فرنسا وانجلترا وروسيا وانضمت إليه إيطاليا بمقتضى اتفاقية لندن 1915 مقابل وعود ترابية واستعمارية ثم التحقت الو م أ وانسحبت روسيا إثر اندلاع الثورة البلشفية سنة 1917)

انقسام أوروبا بين حليفين أدى إلى تأجيج السباق نحو التسلح فارتفعت النفقات الحربية وسنوات الخدمة العسكرية وازداد عدد القوات، فتفاقم التنافس في مجال التسلح البري بين ألمانيا وفرنسا واشتد التنافس البحري بين انجلترا وألمانيا.

.2الأسباب المباشرة:

أ-تأجج الشعور القومي في أوروبا الوسطى ومنطقة البلقان حيث احتد الصراع الروسي النمساوي من أجل الحصول على منفذ يطل على البحر المتوسط مستغلة في ذلك تراجع النفوذ العثماني في المنطقة والوضعية المعقدة لفسيفساء من الشعوب والقوميات المتعددة(الجرمانية والسلافية والمجرية) الطامحة إلى تأسيس دول قومية فنشبت حربين بلقانيتين 1912 و1913.

ب-حادثة سراييفو واندلاع الحرب العالمية الأولى:

-في هذه الظروف المتوترة أقدم أحد القوميين البوسنيين يوم 28 جوان 1914 على اغتيال ولي عهد النمسا-المجر فرانسوا فرديناند في سراييفو تعبيرا من السلاف عن رغبتهم في الاستقلال عن النمسا-المجر والانضمام إلى صربيا.

-استغلت النمسا-المجر هذا الحادث وحملت صربيا المسؤولية وأعلنت عليها الحرب في 28 جويلية 1914 وبحكم الأحلاف القائمة دخلت الشعوب الأوروبية غمار الحرب العالمية الأولى بداية من 4 أوت 1914.

نتائج الحرب العالمية الأولى:

أ-الحصيلة البشرية: بلغ عدد قتلى الحرب حوالي9 ملايين وعدد الجرحى 17 مليون وتعتبر أوروبا أكبر متضرر ب 8 مليون قتيل وتأتي ألمانيا وروسيا في المرتبة الأولى تليها فرنسا والنمسا في حين كانت الولايات المتحدة أقل المتضررين.

ساهم ذلك في اختلال البنية الديمغرافية للسكان مثل ارتفاع نسب الإناث والشيوخ وتقلص نسب السكان النشيطين.

ب-الحصيلة الاقتصادية وتغير موازين القوى في العالم:

-دمار كبير في الاقتصاد الأوروبي إذ انهار الإنتاج الزراعي بنسبة20% ونجم عن تدمير المنشآت الصناعية والبنى التحتية تدهور في الإنتاج الصناعي فاق 30%. كما اضطربت المبادلات التجارية وفقدت أوروبا أسواقها في آسيا وأمريكا وارتفعت ديونها تجاه الولايات المتحدة واضطرت إلى اتباع سياسة التضخم المالي فتراجعت عملاتها مقارنة بالدولار.

-أما خارج أوروبا فقد أعطت الحرب دفعا للاقتصاد الأمريكي إذ كانت الو م أ من أبرز المستفيدين حيث أتاحت لها الحرب مضاعفة إنتاجها الزراعي والصناعي ولعبت دور أول مزود ومقرض للحلفاء ومع نهاية الحرب أصبحت تملك نصف المخزون العالمي للذهب وأصبح الدولار عملة عالمية تنافس الجنيه الاسترليني وتحولت نيويورك إلى أول مركز مالي في العالم عوض لندن.

-على صعيد آخر استفادت اليابان وكندا والأرجنتين والبرازيل من تراجع تجارة الدول الأوروبية وحلت محلها في تزويد أقطار العالم بمنتجاتها الصناعية والفلاحية.

ج-صعوبة تسوية النزاع ومعاهدات السلم:

مؤتمر الصلح بباريس: افتتح في قصر فرساي في 12 جانفي 1919 بحضور الدول المنتصرة(إنجلترا-إيطاليا-فرنسا-الو م أ) بعد أن تم إقصاء الدول المنهزمة وروسيا من المفاوضات. وخلاله تقدم الرئيس الأمريكي ويلسن بمخطط لإقامة سلم دائم يتضمن 14 نقطة تؤكد على نزع السلاح وإنهاء الدبلوماسية السرية وحرية الملاحة الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وبعث جمعية أممية للمحافظة على السلم في العالم. غير أن تضارب مصالح الحلفاء حال دون تطبيقها.

موقف فرنسا: تميز بالحزم إزاء ألمانيا ورغبة في إضعافها وحملتها مسؤولية الحرب وطالبتها بتعويضات.

موقف إنجلترا: عارضت المساعي الفرنسية خوفا من توجه ألمانيا نحو البلشفية وحفاظا على توازن القوى داخل أوروبا.

موقف إيطاليا: كانت تنتظر تحقيق مطالبها الترابية في النمسا تطبيقا لمعاهدة لندن 1915.

موقف روسيا: أقصيت من الحضور بعد عقد معاهدة براست ليتوفسك مع ألمانيا مارس 1918.

الدول المنهزمة: أجبرت على توقيع معاهدات مفروضة من مجلس الأربعة الكبار.

عصبة الأمم ومعاهدات السلم:

بعثت عصبة الأمم طبقا للبند 14 من مبادئ ويلسون من أجل المحافظة على السلم في العالم. لكنها تحولت إلى نادي للمنتصرين لخدمة مصالح فرنسا وإنجلترا حيث أقصيت منها الدول المنهزمة وروسيا البلشفية ولم تنخرط فيها الولايات المتحدة. كما خيبت آمال الشعوب المستعمرة بمصادقتها على مبدأ الانتداب على المستعمرات الألمانية وممتلكات الدولة العثمانية. **وصدر عن المنظمة جملة من المعاهدات أبرزها:**

معاهدة فرساي(28 جوان 1919): حملت ألمانيا مسؤولية الحرب فخسرت بمقتضاها 15% من أراضيها وسبع سكانها والتنازل عن مستعمراتها للحلفاء. وأرغمت على دفع تعويضات مالية قدرت ب 132 مليار مارك ذهبي للدول المنتصرة وخسرت أرصدتها المالية بالخارج بالإضافة إلى تحديد الجيش الألماني ب 100 ألف رجل وإلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية وجعل منطقة رينانيا (50 كلم) منطقة منزوعة السلاح .

بقية المعاهدات: معاهدة سان جرمان مع النمسا وتريانون مع المجر-معاهدة نويي مع بلغاريا-معاهدة سيفر مع الإمبراطورية العثمانية حيث جردتها من ولاياتها العربية المشرقية تطبيقا لمعاهدة سايكس بيكو السرية 1916 كما

تضمنت توصية لبريطانيا بتطبيق وعد بلفور 1917 لبعث وطن قومي لليهود بفلسطين متجاهلة وعودها بتكوين دولة عربية كبرى.

أسفرت الحرب والمعاهدات التي تلتها عن تغييرات عميقة تمثلت في:

-انهيار الإمبراطوريات القديمة: الروسية والعثمانية والنمساوية-المجرية والألمانية

-ظهور دول جديدة: بولونيا (على حساب ألمانيا وروسيا) – تشكوسلوفاكيا (على حساب النمسا وألمانيا) – يوغسلافيا (جمعت بين صربيا وكرواتيا وسلوفينيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك) -دول البلطيق الثلاث (ليتوانيا وليتونيا واستونيا التي استقلت عن الدولة البلشفية إلى جانب استقلال فنلندا) -كما نشأت تركيا الكمالية وفرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان والانتداب البريطاني على العراق والأردن وفلسطين.

هذه التسوية خلفت أخطاء ستكون مصدر توتر في المستقبل مثل:

•الأقليات القومية التي ظهرت في الدول الجديدة(3 مليون ألماني في إقليم السودات بتشكسلوفاكيا، الألبان والأتراك والجرمان والمجريين في يوغسلافيا).

•هذه المعاهدات فُرضت على المنهزمين واعتبرت قاسية مثل معاهدة فرساي التي خلفت غضب الشعب الألماني واعتبروها طعنة في الظهر.

•خيبة أمل إيطاليا التي لم تحصل على كامل الترضية الترابية التي وعدت مقابل انسحابها من الحلف الثلاثي.

•خيبة أمل شعوب المستعمرات بعد تنكر الدول الاستعمارية لمبادئ ويلسون التحررية ولتضحياتها في الحرب.

الاستنتاج:

النقائص العديدة التي تضمنتها شروط المعاهدات التي توَجت نهاية الحرب العالمية الأولى انطوت على بذور الحرب العالمية الثانية(السلم المنقوص أو سلم المنتصرين).

مؤتمر الصلح وأهم مقرراته:

تمثلت الأسس التي قامت عليها مقررات الصلح في :

-مبادئ ولسون الأربعة عشر (14)

-الاتفاقيات السرية والوعود التي قطعتها دول الوفاق تجاه بعض القوميات.

-مصالح الدول المتضررة من الحرب واستمرار الدول الاستعمارية في قيادة العالم.

خصائص اتفاقية فرساي:

1. صيغت من قبل ثلاثة دول (أمريكا وفرنسا وبريطانيا).

.2الدول الصغرى المنتصرة في الحرب لم يكن لها نفوذ كبير في هذه الاتفاقية.

.3الدول الأربعة المنهزمة ألمانيا -النمسا -تركيا والمجر لم تستدع للمشاركة.

4. عدم استدعاء روسيا رغم أنّها تحملت العبء الكبير بعد استيلاء الشيوعيين على الحكم وعدم اعتراف قادة الدول الكبرى بالنظام الجديد في روسيا.

5. اتفاقية فرساي كانت سببا في نشأة ما يسمى النظام الدولي الجديد الذي فرضته الدول الكبرى ولم يكن محل اتفاق جماعي. كما أنّ هذا النظام طغى عليه نوع من الأفكار المثالية لم يؤخذ في الحساب الواقع الدولي الحقيقي.

6. من أهم القرارات التي صدرت عن معاهدة فرساي، إنشاء عصبة الأمم لتحل محل ما يعرف بالوفاق الأوربي الذي أنشأه " ميترنيخ "عقب اتفاقية فيينا 1815. ضمت هذه العصبة 60 دولة وعدم عضوية الولايات المتحدة بسبب رفض الكونغرس (البرلمان) الانضمام وعدم عضوية روسيا كذلك بسبب قيام النظام الشيوعي فيها كما ذكر سابقا.

تطور القضية الألمانية:

ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى:

جمهورية فايمر :

حكمت هذه الجمهورية ألمانيا من سنة 1919 حتى سنة 1933 . سميت بذلك نسبة إلى دستورها الذي أقر في مدينة فايمر الألمانية وكان نظامها ديمقراطي محض، عانت هذه الجمهورية منذ نشأتها من مصاعب اقتصادية وسياسية كبيرة كانت سببا في حدوث محاولات انقلابية عديدة. كان المجتمع الألماني مقسما إلى قسمين رئيسين:

-1اليسار وشمل الشيوعيين والقسم الأكبر من الطبقة العاملة. في دعايته أكد على أن الحل الصحيح لإخراج ألمانيا من أزمتها الاقتصادية هو توزيع الثروة توزيعا عادلا في البلاد أي تطبيق النظام الاشتراكي الماركسي ومحاربة الرأسمالية(الإقطاعيين). وأصبح الحزب الشيوعي الألماني ثاني حزب في البلاد من حيث قوته في البرلمان الألماني الرايخستاغ.

-2اليمين وشمل العسكريين والإقطاعيين والقوميين النازيين وأصحاب رأس المال. ترأسه أدولف هتلر وركز في دعايته على أن النظام الاشتراكي الديمقراطي نظام ضعيف بسبب توقيعه على استسلام ألمانيا واتفاقية فرساي المذلة وتنازله عن أراضي ألمانية ودفع التعويضات وخسارة كل مستعمرات ألمانيا ونزعها من السلاح. وأن هذه الحكومة غير قادرة على حل مشاكل ألمانيا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وإنقاذها من أزمتها الاقتصادية، فهذا الانهيار والتدهور أدى إلى إفلاس شركات وخسارة سكان كثيرين لمصالحهم .

أسباب تدهور حالة ألمانيا الاقتصادية:

-1خسارتها في الحرب العالمية الأولى.

-2التعويضات الضخمة التي أجبرت على دفعها لفرنسا وبلجيكا.

-3فقدانها لحوالي 13% من مساحتها و 10% من سكانها و57% من مناجم الفحم و30% من الحديد.

-4عدم قدرتها على التحول من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلام.

-5خروج ملايين من الجنود والضباط المسرحين إلى سوق العمل المدني بدون عمل، وقد ركزت الدعاية النازية على هذه النقطة وأكدت بأن النازيين سوف يلغون معاهدة فرساي وسيعيدون بناء الجيش الألماني(تقوية الصناعة العسكرية) وسيقومون بعمل مشاريع هامة تستوعب أعداد هائلة من العاطلين عن العمل. ووعدوا باسترجاع كل الأراضي الألمانية المغتصبة ومستعمراتها ما وراء البحار.

-6الأزمة الاقتصادية الأمريكية سنة 1929 وانهيار بورصة نيويورك الأمر الذي أثر على التجارة بين ألمانيا والولايات المتحدة وزاد من عدد العاطلين عن العمل إلى 6 ملايين عامل قبيل صعود هتلر إلى الحكم .

بعد الانتخابات فاز النازيون ب 230 مقعد من أصل 608 وأصبحوا أكبر حزب في الرايخستاغ (البرلمان) وازداد الاعتقاد بأنه (الحزب الوطني الاشتراكي) سيستولي على الحكم قريبا.

هتلر زعيم الحزب خاض الانتخابات الرئاسية وحصل فيها على حوالي 130 مليون صوت (ثلث الأصوات) وهذا دليل على ارتفاع مكانة هتلر الشعبية. رغم أنه لم يفز بالرئاسة، ولم يستطع تشكيل حكومة نازية إلا أنه أصبح أكبر زعيم له قاعدة شعبية في البلاد.

في هذا العهد ازدادت الصدامات بين النازيين والشيوعيين وشكل النازيون مليشيات شبه عسكرية مدربة تدريبا شبه عسكري وضيفتها الأساسية مواجهة الشيوعيين في الشوارع.

عصبة الأمم المتحدة 1920:

تعتبر أول تنظيم عالمي أنشئ عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، يضم في إطاره جميع الدول المستقلة، متحدة ومرتبطة فيما بينها بما يعرف بعهد العصبة. تتركز مهامها حول المحافظة على الأمن والسلام، وحل المنازعات بالطرق الدبلوماسية السلمية وذلك منعا لتجدد الحروب.

نشأتها:

أثارها الرئيس الأمريكي ولسن في مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها في 8 جانفي 1981 وأصرّ عليها في مؤتمر الصلح 1919، ورغم تحفظ ساسة أوروبا الأقوياء أثناء المؤتمر من هذا المولود الذي من شأنه الحد من آفاقهما وطموحاتهما الاستعمارية إلا أن ولسن بحنكته وصلابته أصر على تجسيد إنشاء العصبة قبل توقيع أي معاهدة سلام، وعليه قرر مجلس الحلفاء الأعلى في جلسته بتاريخ 25 جانفي 1919 تشكيل لجنة مكونة من ممثلي أربعة عشرة دولة برئاسة ولسن أوكلت لها مهمة إعداد مشروع ميثاق المنظمة، والذي تم إقراره والتوقيع عليه يوم 28 أفريل.

نشاطات عصبة الأمم :

باشرت عصبة الأمم وظائفها رسميا في نوفمبر 1920 وهو تاريخ انعقاد اجتماعاتها.

نجاحاتها:

-إدارتها لإقليم السار إدارة حسنة بين 1920 و1935 وإشرافها على الاستفتاء.

-تسويتها لمشكلة جزر آلاند بين فنلندا والسويد 1920.

-تسويتها لمشاكل حدودية مثل النزاع اليوناني البلغاري 1925 اليوغوسلافي الألباني ومشكلة الموصل بين العراق وتركيا.

-إشرافها على تقديم مساعدات وقروض مالية لبعض الدول المنهزمة في الحرب مثل النمسا 1921 المجر 1923.

اخفاقاتها:

-العصبة كانت آداة في يد الدول الكبرى لتحقيق مصالحها وليس لإيجاد حلول للخلافات التي كانت بين الدول.

-فشلها في منع العدوان الياباني على منشوريا 1931، والعدوان الإيطالي على الحبشة 1935 .

-فشلها في منع السباق نحو التسلح (مؤتمر جنيف 1932) الذي سوف تبعثه الأنظمة الدكتاتورية ولاسيما النازية الألمانية التي ضربت منذ عام 1933 عرض الحائط الشروط العسكرية المفروضة عليها بموجب معاهدة فرساي 1919.

-انسحاب العديد من الدول من عضويتها بدأ بألمانيا واليابان 1933.

-انفراد بريطانيا وفرنسا بامتيازات داخل العصبة خاصة بعد غياب الولايات المتحدة الأمريكية ورفض الكونغرس الانضمام إليها في 19 مارس 1920 ومن أمثلة ذلك احتكارها للانتداب وجعله مطية شرعية وقانونية لاحتلال ما تبقى من المستعمرات .

إحلال نظام الأمن الجماعي محل نظام توازن القوى:

يعتبر من نتائج مؤتمر الصلح، جاء على الشكل التالي:

1. مسودة معاهدة التفاوض المشترك 1923: والتي تدعو الدول الأوروبية لتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها لتدعيم فكرة السلام العالمي ويلاحظ أنّ بريطانيا لم توقع على هذه المسودة بدعوى أنّها تعرقل مهام عصبة الأمم باعتبار أنّ ميثاق العصبة قد شمل على الأفكار التي جاءت في هذه المسودة.

2. بروتوكول جنيف 1924: وجاء فيه تدعيم الأمن الجماعي عن طريق إدخال فكرة التحكيم الإلزامي في كل المنازعات.

3. اتفاقية لوكارنو: تعتبر هذه الاتفاقية من أنجح المجهودات التي قامت بها الدول الأوربية،وتضم سبع معاهدات أبرمت في 1925 وتدور حول مسائل احترام الحدود بين ألمانيا وجيرانها خاصة فرنسا، وكذلك عدم اللجوء إلى عصبة الأمم.

4. معاهدة 1928 لحل المنازعات بالطرق السلمية: تقوم هذه الاتفاقية أساسا على مبادئ القانون الدولي في حل النزاعات الدولية التفاوض -التحكيم إلى آخره، ولكن يعاب عليها أنّها لم تشر إلى العقوبات التي يجب فرضها على الطرف المعتدى ولم تنص على أي التزام من طرف الدول المتنازعة .

5. اعتماد النظام الدولي الجديد على المؤسسات الدولية الفعلية، باعتبار أنّ هذه المؤسسات يمكن أن تلعب دورا فعالا في إقرار السلم ومنع الحروب وفض النزاعات بالطرق السليمة.

6. اعتماد النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الأولى على مبدأ ضمان الأمن الجماعي للسلام العالمي. بمعنى مشاركة جميع الدول عن طريق التعاون في إرساء قواعد الأمن الجماعي وضمانه.

.7قيام النظام الدولي على مبدأ الحد من التسلح .

.8إقامة نظام التقاضي الدولي وذلك بإنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة في 1920.

لكن ما يلاحظ على هذا النظام الدولي رغم ما يحتوي عليه من مميزات جد إيجابية في تحقيق الأمن والسلام الدوليين أنّه كان نظاما مثاليا أكثر من واقعي لتصادم خصائص هذا النظام لواقع مغاير تماما لأهداف وروح هذا التنظيم **وذلك لسببين رئيسيين:**

أولا: بروز أو ظهور أنظمة سياسية عنصرية هددت الأمن الجماعي الأوربي كالنظام النازي في ألمانيا والنظام الفاشي في إيطاليا .

ثانيا : هشاشة الأدوات والمؤسسات التي أنشئت للحفاظ على الأمن والسلم كعصبة الأمم التي لم توفق في منع الحروب ولا في استعمال الوسائل المخولة لها لردع العدوان.

تقييم عصبة الأمم:

يرجع المحللون السياسيون أسباب فشل العصبة في تحقيق السلم الدولي إلى ما يلي:

•تردد العصبة في اتخاذ المواقف الحازمة عند قيام نزاعات دولية كما حدث في اعتداء اليابان على الصين (1931-1932) وإيطاليا على الحبشة 1935.

•إتباع العصبة لنظام مركزي لحل النزاعات ولم تفسح المجال لمنظمات أخرى كالمنظمات الإقليمية لمساعدتها مما أدى إلى تراكم القضايا وإهمال الكثير منها.

•احتواء ميثاق العصبة على عيوب كثيرة كمبدأ التصويت بالإجماع في اتخاذ القرارات، وهذا الإجماع من الصعب تحقيقه في ظل اختلاف مصالح الدول.

•إخفاق العصبة في التوفيق بين المبادئ الفلسفية والأخلاقية التي قامت عليها والواقع الذي كان سائدا قبل وبعد قيامها .

•عدم إيمان الدول بصلاح العصبة وتقاعس الكثير منها في سبيل إنجاحها.

•عدم منح العصبة الوسائل والأدوات الكافية والضرورية للقيام بالصلاحيات المنوطة بها.

•اهتمام العصبة بالمسائل الأوروبية وإخضاع الأمم والشعوب الصغيرة أو الضعيفة في كل من إفريقيا وآسيا لإرادتها عن طريق نظامي الحماية والانتداب.

•اقتصار-وبصفة عامة- العضوية في العصبة على الدول الأوروبية وبروز بوادر الحرب العالمية الثانية.

الأزمة الاقتصادية العالمية 1929:

وانطلقت الأزمة الخميس 24 أكتوبر 1929 في بورصة نيويورك بعدما طرح 13 مليون سهم في السوق لكن الأسعار انهارت بسبب غياب مشترين. وبلغت الخسائر الاجمالية 30 مليار دولار أي عشرة مرات أكثر من الميزانية الفدرالية وأكثر من النفقات الأمريكية خلال الحرب العالمية الأولى وكانت هذه النكسة المالية الكبيرة مقدمة للازمة الكبرى التي ضربت الولايات المتحدة وأوروبا.

وتحول حادث في البورصة سريعا إلى أزمة عالمية حادة للغاية هي الأخطر التي شهدها النظام الرأسمالي. وبسبب ثقل الاقتصاد الأمريكي (45% من الإنتاج الصناعي العالمي) انتقلت عدوى الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات إلى الدول الغربية. وبدأ الانتعاش في الولايات المتحدة العام 1933مع سياسة "العهد الجديد" (نيو ديل) التي وضعها فرانكلين روزفلت .

وفي ألمانيا تسببت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في انهيار جمهورية فايمر واستغلها النازيون للوصول إلى السلطة وعمدوا إلى تنشيط الاقتصاد عبر مشاريع ضخمة وإعادة تسليح عسكرية كثيفة.

أولا: أسباب ومظاهر الأزمة:

-فتحت الحرب العالمية الأولى المجال أمام الصناعة الأمريكية لغزو الأسواق العالمية بعد تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا، فعرف اقتصادها فترة من الازدهار والرخاء.

-دخول الاقتصاد الأمريكي سنة 1921 في أزمة دورية بفعل معاناته من نقط ضعف عديدة كعدم مسايرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج وانتشار المضاربات بالبورصة حتى أصبحت أسعار الأسهم لا تساير الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات .

-انطلقت الأزمة الاقتصادية من بورصة وول ستريت بمدينة نيويورك يوم 24 أكتوبر 1929 بعد طرح عشرات الملايين من الأسهم للبيع دفعة واحدة فأصبح العرض أكثر من الطلب فانهارت قيمة الأسهم، فعجز الرأسماليون عن تسديد ديونهم فأفلست البنوك وأغلقت عدة مؤسسات صناعية أبوابها، كما عجز الفلاحون عن تسديد قروضهم فاضطروا للهجرة نحو المدن .

ثانيا: انتشار الأزمة:

اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب رساميلها المستثمرة بالخارج وأوقفت إعاناتها لبعض الدول، فامتدت الأزمة إلى البلدان الصناعية الأوروبية، ثم إلى المستعمرات وأخيرا باقي دول العالم. ولم يفلت من الأزمة سوى الاتحاد السوفييتي لانعزاله عن العالم الرأسمالي بإتباعه نظاما اشتراكيا.

ثالثا: نتائج الأزمة:

-تضرر المؤسسات البنكية

-انهيار الإنتاج الفلاحي والصناعي بفعل انخفاض الأسعار وتراجع الاستهلاك

-تأزم المبادلات العالمية

-انتشار البؤس وتزايد أعداد العاطلين وكثرة الهجرة القروية .

-أحيت الأزمة الصراعات الاستعمارية، كما أدت إلى وصول أنظمة ديكتاتورية لحكم بعض الدول كالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا .

رابعا: مواجهة الأزمة:

تم التخفيض من قيمة العملة لتشجيع الصادرات، وتم تقليص ساعات العمل مع تجميد الأسعار والرفع من الضرائب وتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي وتشجيع استهلاك المنتجات الوطنية .

نهجت بعض الدول أسلوب التوجيه عن طريق سياستها الجبائية وبتحديد نسب الفائدة، كما اعتمدت أخرى على مستعمراتها وعلى الصناعات العسكرية والمشاريع العمومية الكبرى .

تبنى الرئيس الأمريكي روزفلت «الخطة الجديدة» سنة 1933 لمواجهة الأزمة، حيث تم تنظيم البنوك ومراقبة المؤسسات المالية ودعم الفلاحين مع إصلاح الصناعة بالتخفيف من المنافسة وتحديد الحد الأدنى للأجور، وفي الميدان الاجتماعي تم فتح أوراش كبرى للتخفيف من البطالة مع تحسين الأجور .

خاتمة: وضعت الأزمة الاقتصادية حدا لازدهار الاقتصاد الرأسمالي الليبيرالي السائد منذ القرن 19 وأحيت الصراعات الدولية ممهدة لحرب عالمية ثانية.

وصول النازية للسلطة:

صعود هتلر الى السلطة والعهد النازي سنة 1933-1945

تم تعيين هتلر مستشارا لألمانيا بتاريخ 1933/01/30، لأنه الزعيم القادر على وقف عملية تحول ألمانيا إلى دولة شيوعية. ويعتبر هذا التاريخ بداية الرايخ الثالث (الرايخ الأول – ألمانيا القيصرية سنوات 1871-1918. الرايخ الثاني جمهورية فايمر، الرايخ الثالث الدولة النازية). استمر حكم هتلر حتى 1945 وهو تاريخ انتحاره عندما تأكد سقوط ألمانيا في الحرب .

الرايخ الثالث(الدولة النازية) هو نظام شمولي يقوم على:

-حكم حزب واحد وزعيم واحد وهو الفهرر "هتلر"

-المركزية الاقتصادية (سيطرة الدولة على المشاريع الكبرى) والمركزية السياسية (انعدام الحريات والدولة تتدخل في برامج التعليم وتضع منهاج يقدس ويؤلّه المفاهيم النازية. (

-الانضباط التام للفرد ففي البيت يسيطر الأب وفي المدرسة على الطالب لبس اللباس الموحد وعند وصول الطلاب إلى المدرسة يقفون بطابور صباحي حسب الطول وينشدون النشيد الوطني الألماني.

-مبدأ القوة في التعامل بين الشعوب والسيطرة للأقوى والقوي يحكم الضعيف ويتوسع على حسابه .

-الوحدة الألمانية وجعل كل ألمان أوروبا تحت الحكم النازي والعداء للعناصر الضعيفة وخاصة اليهود ومعهم الزنوج والسلافيين .

العقيدة النازية:

تقوم العقيدة النازية على الأمور التالية:

-1النظرية الفولكية من كلمة) Volk بمعنى شعب ملخص العقيدة) : قسّمت النازية الناس إلى سلم أعراق ووضعت على رأس السلم الجنس الألماني –الآري وفي أسفله الجنس السامي وخاصة اليهود بالإضافة إلى السلافيين والزنوج والغجر. والنازية لا تؤمن بالمساواة بين الأجناس أو الأفراد. وحسب هذه العقيدة يجب خلق عنصر ألماني يؤمن بالشجاعة لا يعرف الخوف، ذكي وقوي وضخم.

-2الحكم المطلق للزعيم: غير محدود الصلاحيات غير مسؤول عن أعماله أمام برلمان ولا يعتمد حكمه على الأكثرية.

وقسم الشعب الى طبقات:

أ-الطبقة العليا وهم أصحاب رؤوس الأموال وهم الذين يحكمون البلاد – طبقة الأسياد هم الأذكياء في ألمانيا.

ب-طبقة الجيش وهم الطبقة الوسطى.

ج-طبقة الجماهير العاملة – الطبقة العامة، وهذه الطبقة لا تملك حتى حق إبداء الرأي.

-3يجب أن يكون كل الألمان تحت حكم ألماني موحدين تحت سلطة الزعيم وذلك لخلق أمة ألمانية كبيرة صلبة ستصبح سيدة أوروبا أولا ثم سيدة العالم كله. وهذا يعني هذا أن ألمانيا ستستعيد كل ما فقدته من أراضي ومستعمرات سواء في أوروبا أو فيما وراء البحار.

-4النازية لا تؤمن بالمفاهيم المسيحية القائمة على التسامح والمحبة لذلك أخذوا الصليب المعقوف رمزا لهم.
-5النازية لا تؤمن بالشيوعية، لا بل تنبذها تماما لأن الشيوعية عكس النازية تؤمن بالسلام والمساواة، وبأخوة الشعوب وبأن الصراع في العالم طبقي وليس قومي.

السياسة الداخلية للحزب النازي:

قام هتلر بعدة إجراءات بعد توليه السلطة تمثلت فيما يلي:

-1إغلاق صحف المعارضة ومنع اجتماعات أحزاب المعارضة خاصة الشيوعيين والاشتراكيين.
-2الترصد بالشيوعيين وتشديد المراقبة عليهم وإصدار أوامر باعتقالهم ومنع التجمعات في برلين.
-3نقل هتلر صلاحيات من البرلمان الى ديوان رئاسة الحكومة، فأصبح رئيس الحكومة يضع الميزانية ويصادق على الاتفاقيات الموقعة والمصادقة على تعديل القانون.
-4اتخذت إجراءات قضت على الجهاز القضائي وأصبح تعيين القضاة يتم بناء على ميولهم السياسية وبما يخدم مصالحهم.
-5إلغاء استقلال الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية واعتقال رجال الدين الذين عارضوا أراء السلطة.
-6تعيين النازيين في الوظائف الاقتصادية الهامة.
-7حل الأحزاب المعارضة وإعلان الحزب النازي حزبا وحيدا في البلاد.
-8إجراء تطهير في صفوف الحزب النازي نفسه من الذين انتقدوا حكم إلى جانب الجامعات والمدارس بفصل الأساتذة المعارضين للفكر النازي.

بعد صعود هتلر إلى السلطة سنة 1933 انسحبت ألمانيا من معاهدة نزع السلاح التابعة لعصبة الأمم وفي سنة 1935 أعلن هتلر أن البنود العسكرية المتعلقة بمنع ألمانيا من التجنيد وإنتاج السلاح لم تعد تلزم ألمانيا. دول الحلفاء لم تفعل شيئا لمنعه .

وفي سنة 1936 دخلت القوات الألمانية الى منطقة غرب الراين المنزوعة السلاح حسب معاهدة فرساي وبدأت بتحصين المنطقة دون رد من الحلفاء.كما بدأ هتلر بتوسيع الجيش الالماني وتطبيق قوانين التجنيد الاجباري .

وفي غضون سنتين أصبحت ألمانيا أقوى دولة في أوروبا ووجدت فرنسا نفسها تقف أمام المانيا وجها لوجه.

خارجيا: دعم هتلر الغزو الايطالي للحبشة(1935) وهذا ساعد على التقارب الاكثر بين الدولتين وهكذا بدأ يتبلور محور دول عسكرية شمولية يشمل ايطاليا – ألمانيا- واليابان.

في سنة 1936 تم التوقيع على اتفاقية المساعدة المتبادلة بين هذه الدول ضد الشيوعية (وهذا ما جعل دول الحلفاء يصمتون) لكن هذا الاتفاق كان مقدمة للتحالف الثلاثي بين هذه الدول في الحرب العالمية الثانية، فبعد تأييد ألمانيا الغزو الايطالي للحبشة، أيدت كذلك الغزو الياباني للصين سنة 1937. في هذه الفترة انسحبت كل من ألمانيا ايطاليا واليابان من عصبة الأمم التي انتقدت الغزو الايطالي والياباني.

بعد سنة 1938 أصبح التوسع الألماني مكشوفا أكثر حيث أخذ هتلر يمهد لاحتلال النمسا وإقليم السوديت في تشيكيا وكذلك لاحتلال بولندا. حتى بعد هذه الفترة اتبعت بريطانيا وفرنسا سياسة الترضية مع هتلر إلا أن تماديه في التوسع أدى في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

مؤتمر ميونيخ سبتمبر سنة 1938 : (أزمة السوديت):

السوديت هو إقليم كان تابعا لألمانيا وضمّ إلى تشيكوسلوفاكيا حسب قرارات معاهدة فرساي سنة 1919 (بعد الحرب العالمية الأولى)، حوالي 75% من سكان الإقليم ألمان. بعد صعوده إلى السلطة طالب هتلر بإجراء استفتاء شعبي بين سكان الإقليم حول البقاء مع تشيكوسلوفاكيا أو الانضمام إلى ألمانيا بحجة أن حكومة تشيكوسلوفاكيا ليست عادلة في معاملاتها مع المقيمين الألمان في هذا الإقليم.

رفض الرئيس التشيكي ذلك واعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية للبلد، هذا ما دفع هتلر للتهديد باستعمال القوة العسكرية. وبعد محاولات فاشلة من بريطانيا للوصول إلى تسوية سلمية، اقترحت(بريطانيا) في نهاية الأمر عقد مؤتمر يضم كل من بريطانيا – فرنسا – ألمانيا وايطاليا، أما تشيكوسلوفاكيا فلم تدع إلى المؤتمر باعتبارها دولة صغيرة،كما لم يدع الاتحاد السوفيتي بسبب العزلة السياسية التي فرضتها دول أوروبا عليه منذ قيام الثورة البلشفية سنة 1917 . تم التوقيع على اتفاقية ميونيخ التي كانت بنودها كما يلي:

-1ضم إقليم السوديت إلى ألمانيا خلال 10 أيام.

-2رسم الحدود الألمانية التشيكية وفقا للمصالح الإستراتيجية الألمانية .

-3مقابل هذا صرح هتلر أنه لم يعد له مطامع إقليمية بعد.

قررارت المؤتمر جنّبت أوروبا حربا جديدة مدمرة.

لم يمض عدة شهور حتى أتم هتلر اجتياح باقي الأراضي التشيكية وضم تشيكوسلوفاكيا. وفي ربيع سنة 1939 أصبحت كل تشيكسلوفاكيا تحت حكم ألمانيا. وعندها فقط تأكدت كل من فرنسا وبريطانيا أن سياسة الترضية وصلت إلى طريق مسدود وأن هتلر لا يحترم المواثيق التي يوقع عليها .

اجتياح بولندا واندلاع الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939:

ادعى هتلر مرة أخرى بأن الأقلية الألمانية في بولندا تتعرض الى التنكيل والتعذيب والملاحقة من قبل السلطات البولندية، ليمهد من جديد للتوسع أكثر وذلك باحتلال بولندا من أجل استعادة إقليم بوزون الذي سلب من ألمانيا في معاهدة فرساي. فرنسا وبريطانيا صرحتا بأنه إذا تم غزو بولندا فإنهما لن تقفا مكتوفتي الأيدي. فكانت الحرب العالمية الثانية.

المحور الرابع : العلاقات الدولية في مرحلة الحرب الباردة:

الحرب الباردة:

ظهر مصطلح الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن 20، ليبين طبيعة العلاقة بين القطبين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية(القطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والقطب الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي) حيث اختفت مظاهر التحالف الذي ظهر بينهما عام 1941 ضد ألمانيا النازية، وتحولت إلى تنافس وصراع هدفها إفناء الآخر، ولأن القنبلة الذرية كانت عنصرا مشتركا لدى الطرفين فقد أصبح الصراع محدودا بالوسائل السياسية والاقتصادية وإنشاء التحالفات بعيداً عن استخدام الخيار العسكري الذي سيؤدي حتماً إلى الدمار.

مراحل الحرب الباردة:

لم تكن الحرب الباردة على سوية واحدة من التوتر طيلة الخمس وأربعين عاماً، لذا يمكن تقسيمها إلى مراحل عدة تبعاً للتطور التاريخي، وللأدوات المستخدمة في هذه الحرب:

المرحلة الأولى، مرحلة المواجهة من عام 1947-1956:

تميزت ب:

-السباق نحو التسلح بين القوتين العظميين، فقد امتلك الاتحاد السوفييتي القنبلة الذرية، بعد ثلاث سنوات على امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لها

-تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الاحتواء التي نظّر لها عضو في وزارة الخارجية الأمريكة آنذاك جورج كينان(1904-2005) George F. Kennan ، والتي تقوم على محاصرة الاتحاد السوفييتي ومنعه من التمدد إلى دول أوروبا الغربية وباقي دول العالم، فمثلا أعلنت واشنطن عن تقديم 400 مليون دولار لليونان لمنع وقوعها في الفلك الشيوعي السوفيتي.

"-مشروع مارشال" والذي يقضي بتقديم مساعدات اقتصادية إلى كل من تركيا واليونان اللتين كانتا تعيشان أزمة اقتصادية خانقة..

ورداً على ذلك قام الاتحاد السوفييتي:

-بتأسيس مجلس التعاون الاقتصادي عام 1949، ونجح في القضاء على انقلاب حصل في تشيكوسلوفاكيا هدفه إخراج الحزب الشيوعي فيها من السلطة عام 1948.

-تحالف الاتحاد السوفييتي مع الصين

-تقسيم ألمانيا إلى أربعة أقسام، بريطاني، أمريكي، فرنسي، سوفييتي، ورفض الاتحاد السوفييتي توحيد الأجزاء الأربعة، فتوحدت الأقسام الثلاثة المتبقية تحت اسم ألمانيا الغربية.

-تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو (بعد توقيع كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وثماني دول أوروبية غربية معاهدة حلف شمال الأطلسي.

-تأسيس حلف وارسو(1952) الذي ضم دول أوروبا الشرقية.

-واستمرت واشنطن في سياسة الاحتواء فأنشأت حلف بغداد عام 1955 لمنع تمدد الاتحاد السوفييتي إلى بلدان الشرق الأوسط

-ظهور حركة عدم الانحياز (وهي منظمة أسستها الهند ومصر ويوغسلافيا في عام 1955 بهدف اتباع سياسة مستقلة عن سياسات القطبين الشيوعي والرأسمالي.

المرحلة الثانية للحرب الباردة 1956-1962:

وتميزت هذه المرحلة:

-بالعديد من الحروب منها العدوان الثلاثي الفرنسي البريطاني الإسرائيلي على مصر في عام 1956) رداً على تأميم مصر لقناة السويس بهدف تمويل بناء السد العالي، وفي هذه الحرب وللمرة الأولى يتفق الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة إيقاف الحرب وانسحاب إسرائيل من كل المناطق التي احتلتها في مصر.

-بناء جدار برلين في عام 1961 والذي قسم برلين ومعها ألمانيا بموجبه إلى قسمين: شرقي موالي للاتحاد السوفيتي، وغربي موالي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة لاشتداد الحرب الباردة بين الطرفين، لتبدأ في عام 1962 أزمة الكاريبي، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إسقاط النظام في كوبا فاستعانت كوبا بالاتحاد السوفييتي الذي أرسل صواريخ إلى كوبا لحمايتها من عدوان أمريكي محتمل، عندها أصرّ الاتحاد السوفييتي على إبقاء الصواريخ، وأصّرت واشنطن على استهدافها، وهكذا وصل العالم إلى شفير الحرب النووية، فاتفق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية على قيام الاتحاد السوفييتي بسحب الصواريخ من كوبا، مقابل تخلي الو م أ عن التهديد بشن عدوان ضد كوبا.

المرحلة الثالثة، مرحلة التعايش السلمي بين القوتين العظميين 1963-1975:

تميزت هذه المرحلة:

-بظهور دول تسعى للاستقلال بقرارها السياسي، مثال: فرنسا في عهد ديغول فتوجهت لإقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي والصين.

-بهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام.

-وفي عام 1967 قامت إسرائيل بشن عدوان على سورية وفلسطين ومصر نجحت على إثره في احتلال الجولان السوري وسيناء المصرية وقطاع غزة والضفة الغربية في فلسطين، فاتفق الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية على إصدار اقرار 242 عام 1967 القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها

وترسيخاً لسياسة التعايش السلمي انعقد في عام 1975 مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وضم الدول الغربية إلى جانب الاتحاد السوفييتي حيث اتفق المجتمعون على تعزيز الأمن في أوروبا.

المرحلة الرابعة، تجدد الحرب الباردة 1975-1984:

عاد التوتر بين القوتين العظميين وتجدد سباق التسلح النووي، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981م عن برامج حرب النجوم والتي تهدف لغزو الفضاء عسكرياً، وهو مشروع لم يستطع الاتحاد السوفييتي مجاراته لكلفته العالية، وانتهت هذه الفترة بدخول القوات السوفييتية إلى أفغانستان في عام 1981.

المرحلة الخامسة، انتهاء الحرب الباردة 1985-1991:

انهار الاتحاد السوفيتي نتيجة سياسات الرئيس غورباتشوف، التي قامت على مبدأي البيروسترويكا وتعني الإصلاح وإعادة البناء والغلاسنوست وتعني الشفافية، والتي أدت لانهيارات اقتصادية واجتماعية انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي.

وتميزت هذه المرحلة:

-بهدم جدار برلين في عام 1989 الذي قسمها إلى دولتين شرقية موالية للاتحاد السوفيتي وغربية موالية للولايات المتحدة الأمريكية، والذي اعتبر رسمياً إخطاراً بانتهاء فترة الحرب الباردة.

-حل حلف وارسو رسمياً في عام 1991.

الاستنتاج :

انتهت الحرب الباردة فعلياً مع تفكك الاتحاد السوفييتي، ليصبح العالم في ظل القطبية الأحادية التي تتربع على عرشها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جنبت عوامل كثيرة العالم من الحرب العالمية الثالثة أبرزها الردع النووي الذي أحدث ما يعرف بتوازن الرعب مع إدراك القوتين العظميين أن استخدام أي منهما للقنبلة النووية سيؤدي إلى تدمير الطرف الآخر وتعرضه للتدمير المضاد نتيجة امتلاك ذلك الطرف القنبلة الذرية، وهذا سيفضي بالتأكيد لفناء البشرية، فقام الطرفان بابتداع حروب الوكالة حيث تدعم كل دولة طرف في الحرب الدائرة على سبيل المثال في الحرب الكورية وقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب كوريا الشمالية، ووقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب كوريا الجنوبية، وفي الحروب العربية الإسرائيلية وقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب العرب، ووقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل، وبذلك حققت الدولتان مكاسب هامة على صعيد تسليح الأطراف المتنازعة وبالتالي الحصول على المزيد من الأموال التي استثمرتها الدولتان العظيمان لتعزيز سباق التسلح بينهما، واليوم تتطور الحروب أكثر حتى أصبح اللجوء للحرب العسكرية بالمفهوم التقليدي صعباً في ظل تشابك المصالح الاقتصادية ليظهر جيل جديد من الحروب أبرزه الحرب النفسية.

المحور الخامس : العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة:

ملامح النظام الدولي الجديد:

طرحت فكرة النظام الدولي الجديد لأول مرة على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب خلال مؤتمري باريس في نوفمبر 1990م ومدريد في أكتوبر ونوفمبر 1991. وهو يعبر عن مجموعة القواعد والأسس التي يراد بها تسيير عالم ما بعد الحرب الباردة في جميع المجالات، والهادفة إلى إيجاد عالم مستقر خال من النزاعات، تسوده الديمقراطية والتعاون والإخاء بين الدول. وهو في ذات الوقت النظام الذي تريد الو.م.أ من خلاله فرض هيمنتها على العالم بعد انفرادها بالزعامة الدولية إثر تفكك الاتحاد السوفييتي.

و"النظام الدولى الجديد" مصطلح يستخدمُ للإشارة إلى محصلة التطورات التى حدثت فى بنية واهتمامات النظام الدولي بعد إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتى، ومن ثم التحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام جديد ما زال-حسب جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق- "نظاماً يبحث عن هوية، حيث تتعدد الآراء في وصفه باعتباره نظام "القطب الواحد المهيمن" أو كنظام "تعدد القوى" أو التسليم بأنه "نظام ما زال فى طور التكوين ." وفى كل الأحوال، تظل أبرز سماته ممثلة بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة فى -بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة .

الملامح والسمات المميزة للنظام الدولي الجديد:

-1تغير مفهوم القوة: يرى هانس مورجانثو (من أبرز المدافعين عن سياسة القوة) أن السياسة الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة بما تتضمنه من سيطرة على عقول وتصرفات الآخرين. أما عالم السياسة "روبرت دال" فهو يرى أن مفهوم القوة ينصرف إلى القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا تلك القدرة التي تتضمن عناصر كثيرة مثل (القدرة الاقتصادية، والعسكرية، والموارد الطبيعة...). وامتلاك هذه القوة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ليس هو المقياس الفعلي لنجاح سياسات التأثير في الآخرين، وإنما فن إدارة هذه القوة يمثل العنصر الرئيسي الثاني لنجاح أية سياسة فعلية تأثيرية .

في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة. لكن تحولات العصر وتطوراته جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية. وقد ترتب إذاً على هذا الأمر ما يأتي:

أ. أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا.

ب. وأصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

ج. تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: النافتا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وابيك...الخ

وعلى هذا الأساس تعتبر الولايات المتحدة- وبصفتها كقطب أوحد- القوة الوحيدة القادرة على مواجهة وهزيمة أي تهديد محتمل .كما أنها لا تحتاج لأن تخشى أية قوة جديدة، خاصة وأنها تجتمع لديها، وبشكل منفرد لا يتوافر لدى غيرها من الدول، أبعاد أربعة للقوة تتضمن :

أ (قوة عسكرية قادرة على الوصول إلى أى مكان فى العالم؛ ب) تأثير اقتصادي عالمي، ج) جاذبية ثقافية وأيديولوجية؛ د) قوة سياسية عالمية كنتيجة لتضافر هذه العناصر مجتمعة.

-2الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول: والتي انعكست بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغير.

-3بروز ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل: خاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد وأنواع الشركات المتعددة.

4¬ .عولمة المشكلات والقضايا التي تواجهها الجموع البشرية: مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والانفجارات السكانية وغيرها، حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على دولة محددة أو مجموعة دول، وإنما تعدى ذلك إلى دول أخرى بعيدة جغرافيا.

5¬ .تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية بفعل مجموعة من التحديات أبرزها:

أ. بروز فاعلين أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية: الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، الأسواق التجارية..الخ .

ب. التحول في سلوك المنظمات الدولية، فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية، أما الآن فقد أصبح للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها. وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991م الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث من استخدام القوة لمصلحة "السكان المدنيين" في الصومال .

ج. التحول الكبير الذي طرأ على مفهوم السيادة للدولة القومية، حيث أنهت الاختراقات الثقافية والإعلامية الوظيفة الاتصالية للدولة. وقد شكل غياب التضامن القومي وتشتت ولاء المجتمع الداخلي للدولة، أحد المحددات الرئيسة في حركة الدولة على الصعيد الخارجي وبالتالي بروز فاعلين آخرين على الساحة الدولية.

6¬ .خاصية اللاتجانس: تتجلى مظاهر عدم التجانس في:

أ. حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون.

ب. العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً، فعلى سبيل المثال فإن دول الشمال تستحوذ على 90 % من إجمالي الناتج والاستهلاك العالميين في حين تستحوذ دول الجنوب بكثافتها السكانية العالمية فقط على 10 % من ذات الإنتاج والاستهلاك. وعلى ذلك فقد تركزت التجارة العالمية بين عدة أطراف ممثلة بدول (الترياد) التي تشمل: الاتحاد الأوروبي، اليابان، والولايات المتحدة، ودول جنوب شرق آسيا حديثة التصنيع، حيث تستأثر هذه الدول بما يعادل 87 % من الواردات العالمية وحوالي 94 % من الصادرات العالمية من السلع المصنعة.

وتظهر حالة انعدام التجانس في ازدياد الهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، ما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية.

استنتاج:

وهكذا أصبحت البشرية أمام نظام عالمي جديد يحمل في باطنه خصائص وسمات لم تألفها من قبل. وبالتالي فإن هذه الخصائص والسمات ستشكل الميكانزمات التي تتحكم في سلوك الدولة الحالي والمستقبلي، وبالتالي فإن أي سياسة فاعلة لأية دولة لا بد وأن تنسجم مع هذه المعطيات الدولية الجديدة، لأنه من الصعوبة بمكان على أية جهة مهما كانت (دولة أو فردا) التمسك بالمبادئ الجامدة والثابتة في ضوء التحولات الكبرى التي تحصل في عالم السياسة في الوقت الحاضر.

التهديدات الأمنية الجديدة:

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات، هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تصلح لفترة ما بعد الحرب الباردة. بالإضافة إلى تزايد درجات التعقيد والتداخل في مواضيع العلوم

السياسية خاصة في العلاقات الدولية، ساهم في بروز نظريات ومقاربات جديدة من أجل خلق بناء وتصور لفهم وتفسير الظواهر السياسية، خاصة التنازعية منها وما يتعلق بالأمن بجميع قطاعاته في ظل تحول دور الفواعل.

مصادر تهديد الأمن الوطني:

هناك مصادر تهديد عديدة للأمن الوطني لأي دولة، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي، وهناك أيضاً تهديدات داخلية للأمن الوطني ترتبط بعوامل خارجية، مما يستدعى تدخل الدولة في دول أخرى لحماية أمنها الوطني، ما يعني أن مفهوم الأمن الوطني لدولة ما أصبح يمتد ليشمل الأمن القومي لدول أخرى، مثلما يحدث حينما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أمن بعض الدول واستقرارها جزءاً من أمنها القومي.

في العقود السابقة كان مفهوم الأمن الوطني يشير تقليدياً إلى الأحداث العسكرية والتوازنات الاستراتيجية وصراعات القوى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكنه بات يشمل ما يعرف بالتهديدات الجديدة أو التهديدات غير التقليدية، حتى أصبحت العلاقة بين الإنسان والطبيعة تندرج ضمن هذا المفهوم. وعلى سبيل المثال نجد أن زحف الصحراء على بعض مناطق الدول النامية يشكل خطراً كبيراً على أمنها القومي على نحو أعظم من الخطر الذي يشكله الغزو العسكري لأرضها. أما بالنسبة إلى الدول الصناعية المتقدمة فإن نضوب مصادر الطاقة وعدم تأمين مصادر كافية تواكب الاحتياجات المستقبلية من الطاقة اللازمة لهذه الدول يعد مصدر تهديد ذا أولوية قصوى لأمنها القومي.

كما تشتمل هذه التهديدات الجديدة على الضغط البشري المتزايد على الموارد الطبيعية، ما يفرز إشكاليات صعبة مثل نقص الغذاء ونضوب مصادر الطاقة والاحتباس الحراري. وكل هذه التهديدات تترجم بدورها إلى ضغوط اقتصادية على المجتمعات البشرية مثل التضخم والبطالة ونقص رأس المال، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى قلق واضطرابات اجتماعية يعقبها توتر سياسي وعدم استقرار عسكري. وفي مواجهة مثل هذه التهديدات فإن الخيارات العسكرية لا تستطيع أن تحل بمفردها هذه الأزمات الاجتماعية والسياسية، فلا تستطيع على سبيل المثال أن تعمل على حل إشكاليات أزمات نقص الغذاء الحاد والوقود، أو الحد من تزايد أزمة البطالة.

أبعاد الأمن القومي:

البعد العسكري:

وهو أكثر أبعاد الأمن القومي فاعلية ووضوحاً، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبداً؛ لأنه يؤدي إلى انهيار الدولة وتعرضها لأخطارٍ وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات صغيرة، أو اقتسامها مع الآخرين، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن القومي ارتباطاً وثيقاً؛ لأن ضعف أي من الأبعاد الأخرى يؤثر في القوة العسكرية ويضعفها.

البعد السياسي:

يركز على السياسة الداخلية والخارجية والمؤسسات السياسية، فالسياسة الداخلية هي المتعلقة بالنظام السياسي وشكل نظام الحكم، وفي هذا الصدد فإن الرضا لدى الجماهير يؤدي إلى تحقيق درجة من التماسك والتعاون الداخلي مما يعزز الأمن القومي. أما البعد الخاص بالسياسة الخارجية فهو يركز على الجهد الدبلوماسي للدولة وإمكانياته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية، والرأي العام، وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، ثم تأثير ذلك في قدرة الدولة على توضيح أهدافها للمجتمع الدولي.

البعد الاقتصادي:

ويقصد به التنمية وتحقيق الرفاهية، ويعتبر هذا البعد أن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة. وأن تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسباً من الاكتفاء لتجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج.

البعد الجيوبوليتكي الاستراتيجي:

فالطبيعة الجيوبوليتكية للدولة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سياسات الأمن القومي، حيث إن العوامل الجغرافية تضيف إلى قوة الدولة ومركزها في النظام الدولي، ويتمثل تأثير هذا البعد في حجم وشكل الدولة الجغرافي، حيث يتم التعرف على حجم الدولة وشكلها، والعلاقة بين الحجم والشكل والعمق ومدى تأثيرها في تنظيم الدفاع عن العمق، والتماسك السياسي والاقتصادي والنقل والمواصلات. كما يرتبط هذا البعد أيضاً بالتضاريس من حيث مدى وجود موانع طبيعية، وحماية طبيعية في مناطق الحدود والمناطق الحيوية. وإلى جانب ما سبق، هناك أيضاً الموقع النسبي للدولة ومدى علاقتها بالدول المجاورة ومنافذها البحرية والبرية وتأثير ذلك في التجارة والنقل، وأهمية موقع الدولة بالنسبة إلى الدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة.

البعد الديمغرافي:

يعد من الأبعاد المهمة، حيث إن تكوين وكثافة السكان وطبيعة موجات الهجرة تؤثر في الأمن الوطني، فالعوامل الاجتماعية الإيجابية تؤثر تأثيراً إيجابياً، وتجعل الدولة قادرة على مواجهة أي تهديدات داخلية وخارجية تمس الأمن الوطني. وأهم مؤشرات هذا البعد السكان من حيث العدد والنوع ومعدل النمو وتوزيع السكان الجغرافي والكثافة السكانية، وكلها عوامل تؤثر مباشرة في التنمية الاقتصادية والدفاع عن حدود الدولة، أي القوة العسكرية المتاحة للدولة. كما يرتبط بهذا البعد أيضاً مدى اندماج المجتمع وتماسكه وطبيعة الصراعات داخله وطبيعة تكونيه العرقي والمذهبي ومدى التوافق أو التنافر داخل هذا التكوين السكاني.

البعد المعلوماتي:

تعد المعلومات واحدة من أبرز محددات توزيع القوى في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، ونظراً إلى أهمية المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني للدولة وسلامتها اعتادت الدول استبعاد مجموعة منها من نطاق المعاملات غير المباشرة، سواء داخل الدولة أو خارجها، وتفرض عليها نطاقاً من السرية والكتمان، وهذه المعلومات ذات الصبغة السرية هي: المعلومات العسكرية، وبعض المعلومات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية.

الأمن الوطني في عصر المعلومات :

لقد جعلت ثورة المعلومات من العالم قرية صغيرة تتأثر بشكل تفاعلي متسارع، ولم يعد الحديث عن قضايا معزولة على الصعيد الأمني أو السياسي أو العسكري مسألة واردة، وقد أدت الثورة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات إلى حدوث تحول نوعي هائل في الدراسات العسكرية والأمنية فيما يتعلق بتأثيرها على عمليات مترابطة تبدأ بجمع المعلومات وتحليلها، وصنع القرار، والتخطيط العسكري، كما اختلفت مصادر وأنماط تهديد الأمن الوطني في ظل ثورة المعلومات حيث أنها لم تعد مقصورة على الجواسيس التقليديين أو الأجهزة والمؤسسات التي تتلقف المعلومات المنشورة وتخضعها للبحث والتحليل أو غيرها من وسائل تهديد أمن المعلومات التي سادت طيلة قرون مضت، بل أصبح لها أوجه رقمية إلكترونية غير مسبوقة في شمولها وعمقها واختلافها واتساع نطاق تغطيتها وتعاظم أضرارها وذكاء منفذيها وتعقد آلياتها وتواصل هجماتها. قبل ظهور الأدوات الحديثة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والاتصالات كانت هناك الوسائل التقليدية لجمع المعلومات التي تعتمد بشكل كبير على العناصر البشرية من الجواسيس ومجموعات الاستطلاع من عناصر المخابرات الذين يعملون داخل صفوف العدو من أجل نقل المعلومات اللازمة، ومع تطور تكنولوجيا المعلومات أصبح العملاء يقومون ليس فقط بإرسال معلومات، ولكن بمهام أخرى منها مثلاً وضع مستشعرات وأجهزة متقدمة جداً في الأماكن الحيوية والاستراتيجية، كما تسهم في تحديد الأهداف، والتصويب تجاهها بشكل أدق، كما أن هناك أيضاً تتبع المعلومات العلنية المتاحة من قبل العدو، وهي أداة تقوم على عناصر بشرية مدربة تستعين بالحاسبات وتكنولوجيا المعلومات في رصد ما تنشره هيئاته ومؤسساته المختلفة.

ويشير بعض الخبراء أن نسبة كبيرة من المعلومات المخابراتية المستخدمة عسكرياً تأتي من مصادر علنية. ولعل أبرز وسائل الاستطلاع الحديثة هي الأقمار الصناعية والرادارات العملاقة التي يمكنها التجسس على الاتصالات والتحركات المعادية كما تشمل المستشعرات وأدوات التصوير الجوي والطائرات بدون طيار. كما تزايدت العلاقة ما بين التكنولوجيا والأمن لارتباط الدول بها في عمليات الاتصال والإنتاج والخدمات بما يجعلها في الوقت ذاته تعتمد على أنظمة معلومات قد تكون هدفاً سهلاً للهجمات الإرهابية، ويتزامن هذا مع محاولة الإرهابيين المستمرة الحفاظ على تحديث أسلحتهم واستراتيجيتهم، كما ظهرت الحروب الجديدة في سياق دولي يغلب عليه الطابع التكنولوجي، وذلك بخلاف الحروب القديمة بين الدول والتي كان هدفها تحقيق أكبر درجة من الضرر للخصم والاستخدام المنظم للقوة في مواجهة قوة أخرى، وهذه الحروب تتم داخل شبكات متعدية الحدود، والتي قد تشمل دولاً وأطرافاً أخرى من غير الدول، ويكون هناك عدم اعتماد كامل على المعارك العسكرية التقليدية، بل تأخذ صوراً للتنافس والصراع على المعطيات التكنولوجية. وقد أدت ثورة المعلومات إلى جعل تكنولوجيا المعلومات بمنزلة الجهاز العصبي للأجهزة الأمنية والأجهزة المعنية بالأمن القومي، الأمر الذي أدى إلى تغير في شكل التهديدات ونمطها.

المحور السادس : العلاقات الدولية بعد أحداث 2001/09/11:

أحداث سبتمبر 2001 والنظام الدولي:

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كنتيجة لسياسة الهيمنة الأمريكية (باعتبارها القطب الواحد المهيمن على العلاقات الدولية)، هذه السياسة التي أدت لتحريك الكراهية ضدها مما أدى إلى هذه الأحداث. وقد كانت ردة الفعل الأمريكية على هذه الأحداث حادة ومنفعلة حيث اتخذت ذرائع غير مقنعة لتصفية الخصوم.

من جانب آخر هيأت أحداث 11 سبتمبر لمزيد من علاقات التعاون والتنسيق بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية الرئيسية خارج النطاق الأوروبى، وتحديداً مع كل من روسيا والصين واليابان وشبه الجزيرة الكورية التي أبدت تعاطفا كبيرا مع الولايات المتحدة في محنتها وتنافس الجميع في تعزيتها.

نتائج تلك الهجمات:

-توفير الغطاء الشرعي للدور المهيمن والمسيطر للولايات المتحدة عالمياً.

-تعميق وتوحيد المشاعر الأوروبية والحليفة نحو التمركز حول الولايات المتحدة وتعضيد توجهها العام لمقاومة الإرهاب باعتباره العدو المشترك والأخطر.

-بلورة فكرة الخطر المشترك "الإرهاب" كفكرة جامعة يتوحد الغرب من ورائها، وكخط فاصل للتفاعل بين الغرب والآخر فى أبعادها السياسية (الديمقراطية والمجتمع المدنى وتوابعهما)، والثقافية (صراع الحضارات)، والاقتصادية (العولمة ومنظمة التجارة العالمية).

-إتخاذ سياسة الضربات الإستباقية لمنع قيام تحالفات تتصدى لقبضة الولايات المتحدة مما أدى لوجود مبرر لظهور قطب آخر مستفيداً من تململ الدول الرافضة للسياسات الأحادية الأمريكية.

-تحويل المحدد وصانع القرار في العلاقات الدولية من وسائل العلاقات الدولية (دبلوماسية وسياسات اقتصادية واجتماعية) إلى الاعتماد على الجهد الأمني والإستخباراتي.

-استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمات والهيئات الدولية لتحقيق ما تريد اعتماداً على توصيات أمنية واستخباراتية ومحاولتها لرسم سياسة الدول الخارجية والتدخل في شؤونها الداخلية.

-تبرير الولايات المتحدة للحرب بحجة الدفاع الشرعي ومحاولتها إظهار نفسها بأنها لا تريد الحرب وأنها راعية السلام والديمقراطية في العالم، وأن الآخرين هم من يضطرونها إلى اللجوء للحرب.

-التركيز على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كمسرح رئيس لمصالح الولايات المتحدة عبر البحار وساحة لصراعاتها الخارجية.

-محاولة الولايات المتحدة إبراز الدوافع الإنسانية لتدخلاتها في شؤون الدول مثل حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب وإخفاء الأسباب الحقيقية للتدخل وهي غالباً ما تكون أسباب سياسية أو اقتصادية.

-تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء دون وسيط وبلورة ما سمي (بمحور الشر) وإظهاره والعمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه.

-قيام السياسة الخارجية الأمريكية على مبدأ تبعية العالم لأمريكا وإعادة تنظيم العالم وفق المصالح والرغبات والأهداف الأمريكية.

-أدت احداث 11 سبتمبر إلى بعث نظرية (صراع الحضارات) من جديد على اعتبار أن هذه الأحداث تمثل تجسيداً مادياً حياً لصراع مروع بين جماعات بشرية مختلفة في العقيدة والحضارة والدين.